

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

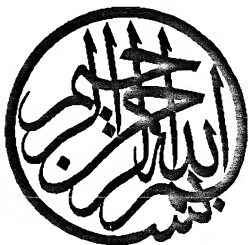
المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
الدراسات العليا

موقف السلف من أبي حنيفة

إشراف فضيلة الشيخ
أ. د. ناصر بن عبدالكريم العقل

إعداد
محمد بن عبدالعزيز بن محمد الشايع

العام الجامعي
١٤٢٢/١٤٢١ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والله : أما بعد :

فقد توليتكم الآثار بعد أئمة السلف وتكاثرت النقول عنهم في ذم أبي حنيفة
النفار به ثابت - رحمه الله وغفر له - ، مما جعل بعض السادة يستغل تلك الآثار في
ذم السلف وتخرجه والطمع في أئمتهم ووصفهم بـ (الملقرة ، البقية ، الإرهاسية)
إلا أن ذلك من التورصاف التي هي في حقيقة الأمر راجعة إليهم فأكبره فيهم . الجارة وهو
مما جعلني أقدم على بحث هذه القضية الشائكة لضرورة للحد وفيما ما بالواجب
تحت مسمى :

« موقف السلف من أبي حنيفة » رحمه الله »

• خطة البحث :

أقصدت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة ، ومقدمة ، ومقدمة ، وخاتمة ، يعينها
الفهارس .

❖ فالمقدمة : بينت فيها أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطة البحث ،
ولم يبق الذي أتبعته فيه .

❖ ثم التمس : وذكرته فيه ترجمة موجزة لأبي حنيفة النعمان - رحمه الله وغفر له -
❖ يليه البحث الأول : وتناولته فيه الأقوال التي انتقدتها السلف على أبي حنيفة
- رحمه الله - وتوجيهها .

❖ يعقبه البحث الثاني : وبينت فيه موقف السلف من أبي حنيفة وتوجيهه وتلخيصه
فيما لا موقع من تكفيره ، وتبليغ ، ورواية .

❖ ثم ختمت البحث بخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياتي .

❖ وأردفت ذلك بفهارس علمية أقصرت فيها على فهرس ،

١- فهرس المصادر والمراجع مرتبة بحسب حروف المعجم .

(١) انظر ما كتبه محمد زاهد الكوثري في كتابه : « تأنيب الخليل على ما حاقه في ترجمة
أبي حنيفة » من الذكاريه ، وحسن فرجانه المالكي في مذكرته « قراءة في كتب الجاهلية » (٨٥-٨٨)

٢- فروع الموضوعات مرتبة بحسب ورودها في البحث .

● منهج البحث :

وسلك في إعداد البحث ولتأنيق المنهج التالي :

١- اجتهدت في البحث والتقصي على كل ما يدخل تحت موضوع البحث ، وما يتعلق به من مسائل ، وجميع ذلك وترتيبه .

٢- وسلك في كتابة هذا البحث المنهج الاستقرائي وذلك بتسقي آثار السلف وتصنيفها بحسب موضوعاتها ثم النظر فيها والتعبير عنها بعبارة موجزة تغني عن كثرة النقل .

٣- حرصت على الإيجاز والاختصار في الإمكانات والمكانات واجتهاداً غير مثل بالمعصود فيما أحسب .

٤- حاولت التزام الموضوعية في الإمكانات في العرصه خاصة مع صعوبة الموضوع

وتسعيه راجعاً أنه أكون قد وفقته في ذلك .

وختاماً ، فإنني لأدعي أنني وفيت الموضوع حقاً ، ولا أنني أصبت في كل ما قلته وخسيت أنني بذلت جهدي واستغفرت وحسبي ، فإني ما كنت من صواب فيه الله وحده ، وله الفضل والحمد . وما كان من خلل في نصي ، واستغفرت الله منه .

وأخيراً أحسن فضيلة شيخنا / أ. د. ناصبه علي الكريم العقل على جميعه

ورافدته ، والله أعلم أنه يبارك له في وقته وجهه ونعمه .

والرحمة أولاً وأخيراً ، طاهراً وباطناً ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

تمهيد :
ترجمة موجزة لأبي حنيفة النعمان بن ثابت :

لعل هذا المختار قبل الخوض في أقوال السلف في أبي حنيفة وموقفهم منه وتوجيه ذلك أنه أقدم ترجمة موجزة لأبي حنيفة أضع فيها أهم معالم حياته حتى تكون كالتمهيد لبعض بيدي البحث.

أولاً : اسمه ونسبه وكنيته :
هو النعمان بن ثابت بن زوطي - نظم الزبيري وفتح الطاء - الخزاز اللوزي ، وكني بـ (أبي حنيفة) ^(١)

ثانياً : مولده ونشأته :

ولد سنة ثمان مئة الهجرة بالكرعة ، وقضى سنوات عمره الأولى فيها واشتغل في بداية حياته بتجارة الخبز ، حتى أصبح مريضاً على الحالة بدار الخزازية ^(٢) ، ومكث في التجارة زمناً حتى قبضه الله له اليرقان الشدي ، فمضى على الاستغفار بالعلم وطلبه حتى أقبل بعد ذلك على تعلم الحديث وصرف فيه جهده وموقته ^(٣)

ثالثاً : من ترجمته :

أدرك أبو حنيفة بعض الصحابة في صغره إلا أنه لم يسمع منه أحد منهم نظراً لاستغفاله بالتجارة في بداية أمره ^(٤) ، إلا أنه تلمذ بعد ذلك على عدة مشايخ حتى ذكر المزني منهم خمسة شيخاً ، منهم :

- ١ - حماد بن أبي سليمان .
- ٢ - زيد بن علي بن أبي أسيد .

(١) انظر : سير أعلام النبلاء (٢٩١/٦)

(٢) انظر : الطائفة السنية (٤٤٧/٦)

(٣) انظر : مناقب أبي حنيفة للحلي (ص ٥٤)

(٤) يرمي بعضه من كتب في مناقب أبي حنيفة كالمثل في مناقب أبي حنيفة (ص ٢٧٠) والدرر في مناقب أبي حنيفة (ص ٢٧٠) أنه سمع من بعض الصحابة وهذه الأربعة كما ذكر ذلك السنن في مناقب أبي حنيفة (١١/٢)

٢- عطاء به أبي رباح .

٤- فتاوى به جماعة السرمدي^(١)

إيضاحاً : تلامذه :

ذكر المزي في تهذيب المال طائفة ممن أخذوا العلم منه أبي خنيفة بلغ عددهم سبعين تلميذاً ، منهم :

١- حمزة بن غياث النخعي اللوزي .

٢- حماد بن أبي خنيفة الغامري بن ثابت اللوزي .

٣- الحكم بن عتيبة بن مسلم أبو طهيد البجلي الخراساني .

٤- محمد بن الحسن بن فهد السجستاني .

٥- يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي^(٢) .

خامساً : مؤلفاته :

ينسب إلى الإمام أبي خنيفة عدة كتب منها :

١- الفقه الكبير برواية حماد بن أبي خنيفة .

٢- الفقه الكبير برواية أبي طهيد البجلي ، وليس بالفقه المبسوط .

٣- العالم والمعلم برواية أبي مقاتل السرمدي^(٣) .

سادساً : وفاته :

توفي - رحمه الله - ليلة البضع من شهر شعبان سنة خمس مائة من الهجرة ،

ودفن في مقابر الخيزران ببغداد ، ولما مات كان عمره سبعين عاماً .^(٤) *

(١) انظر : تهذيب المال (١٤١٥/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (١٤١٥/٢) .

(٣) قام الشيخ الدكتور محمد الحفيد في رسالته أصول المصنف عند أبي خنيفة (ص ١١) ، والشيخ الدكتور عبد العزيز الهادي في رسالته براءة الذمة الأربعة من مسائل المتكلمة المبسطة (ص ٤٦) بدراسة توثيقية للكتب التي خنيفة وروى عنها .

(٤) انظر : الانتقاء لابن عبد البر (ص ١٧) .

(*) انظر في ترجمته : تاريخ الأئمة (٨/٨) ، الحج والعمرة (٤٤٩/٨) ، تاريخ بغداد (٣/٢٢٢) ، تذكرة الحفاظ (١/١٦٨) ، السير (٦/٢٩٠) ، وغيرها .

المبحث الأول :

الأقوال التي انتقدتها السلف على أبي حنيفة وتوجيهها :

تواترت الآثار عنه أئمة السلف وتكاثرت الأقوال عنهم في ذم أبي

حنيفة الفخامة به ثابت - رحمه الله وعن غيره -

فقد أخرج الطبري في تاريخه عنه عليه السلام أبي داود أنه قال يوماً لأصحابه :
« ما تقولون في مسألة ، اتفق عليها مالك وأصحابه ، والثوري وأصحابه ، والشافعي
وأصحابه ، والحنابلة وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ،
فقالوا له : يا أبا عبد الله لا تكون مسألة أصح من هذه . فقال : هؤلاء كلهم اتفقوا على
تضليل أبي حنيفة ^(١) »

وروى ابن أبي عمير في الظاهر عنه عليه السلام أبي داود أنه قال : « الواقعة

في أبي حنيفة إجماع من العلماء في جميع الأقاليم ^(٢) »

وقد عقد الإمام عليه السلام أحمد بن حنبل في كتاب السلف باباً فيها حنيفة عنه أبيه
وغیره من المشايخ في أبي حنيفة ^(٣) ، وأورد ابن أبي شيبة في مصنفه كتاباً سماه : « كتاب
المراد على أبي حنيفة ، ذكر فيه ما نزل على المائة مسألة مما خالف فيه أبو حنيفة الأثر الذي جاء
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٤) ، وذكر الطبري في تاريخه أسماء الأئمة الذين كفروا في أبي حنيفة ^(٥)
وعنه هم خمسة وثلاثون إماماً ، وجاء ابن حبان في المجاهر ^(٦) ، والعقيلي في الضعفاء ^(٧) ،
وابن أبي عمير في الظاهر ^(٨) ، واللائلي في شرح أصول الاعتقاد ^(٩) ، وابن بطينة في الإبانة ^(١٠) ،
أقوال السلف في ذلك ^(١١) »

وبعد تأمل هذه الأقوال نجد أنها تنقسم إلى قسمين :

الأول : ما لم يثبت عنهم :

فهذا القسم ضعفه يعني عنه السلام فيه وتوجيهه .

- | | |
|---|--|
| (١) انظر : تاريخ بغداد (٣/ ٢٩٤) | (٧) انظر : الضعفاء (٤/ ٢٨١) |
| (٢) انظر : الظاهر (٧/ ٢٤٧٦) | (٨) انظر : الظاهر (٨/ ٤٤٧٦) |
| (٣) انظر : السنة (١/ ١٨٠) | (٩) انظر : شرح أصول الاعتقاد (٢/ ٢٣٣) |
| (٤) انظر : المصنف (١٤/ ١٤٨) | (١٠) انظر : الإبانة (٤/ ٤٩) |
| (٥) انظر : تاريخ بغداد (٢/ ٢٧٠) | (١١) انظر : تبصير الضعفاء في ذكرهم |
| (٦) انظر : المجاهر (٢/ ٢٧٠) | من الأقوال في أبي حنيفة للوادعي . |
| (٧) انظر : السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٢٧٠) | (١٢) انظر : السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٢٧٠) |

والثاني : ما ثبت عنه وهذا القسم على ضربيه .

١- ما كان سبب انتقادهم فيه غير ظاهر .

فهذا الضرب يحمل على الضرب الآخر وهو ما كان سبب انتقادهم فيه ظاهراً
إذ الجمع المجلد يحمل على الجمع المفرد والظلام فيه وتوجيهه بعد أيضاً كلاماً في هذا الضرب
وتوجيهه إليه .

٢- ما كان سبب انتقادهم فيه ظاهراً :

وهذا الضرب ينقسم قسمين : القسم العقلي من الإسئلة أمور :

١- ما كان منسوباً إليه ولا يصح عنه :

فقد حرم بعد المسئلة أقوال الإمام أبي حنيفة في الاعتقاد سواء
في حياته أو بعد مماته . حيث ذكر صاحب كتاب قلائد عقود العقيدة أنه بعد ما سئل
أن الإمام أبا حنيفة يقول : "إله الرب تبارك وتعالى لا ينظر إليه أهل الجنة" ، فكتب إليه
أبو حنيفة - رحمه الله - يعاتبه فيها على تحريفه لقوله ، واستدل فيه هذا القول ورد (١)

فإذا كانت أقوال الإمام أبي حنيفة في الاعتقاد قد حرمت في حياته
منه باب أول أو تحرف بعد مماته ، وأن ينسب إليه عالم يقلبه ، ومنه تلك الأقوال التي تنسب
إليه ولا تصح عنه أصلاً ما يلي :

١- أن يخطأ الرؤية (٢)

٢- تأويل صفات الغضب والرضا بالعقوبة والثواب (٣)

٣- تأويل صفة الاجتناب بالرجس (٤)

٤- قوله لفظي بالقرآن مخلوطة (٥)

ومما يدل على بطلانها ما روي عنه مما يخالفها وردّها ، وكونها لم تنسب
إليه إمام معتبر منه خاصة سواء أكان من محبة أو مخالفة (٦)
ولهذا فلم أجدها روي عن السلف في ذم أبي حنيفة ما يرجع إلى هذه
الأقوال السابقة .

(١) انظر : قلائد عقود العقيدة (ص ٩٧-٩٨) بواحدة أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٣٦)

(٢) محمد بن سعيد ، ذلك له بشر المريسني انظر رد الدارين عليه (ص ٣٦)

(٣) انظر : شرح الفقه الأكبر (ص ١٨٢)

(٤) انظر : الطبقات السنية (١/ ١٥٧)

(٥) انظر : الفقه الأكبر (ص ٢٠)

(٦) انظر ما كتبه لأحمد الخليل في أطروحاته أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٣٦)

(٥) - ما كان يقول به ثم رجع عنه :

اشتغل الإمام أبو حنيفة في بداية طلبه للعلم بعلم الكلام حتى برع فيه ونفع ، وبلغ فيه مصافاً ، ثم انقلب إلى البناء ، ولعل نشأته بالكونية كانت السبب الأكبر في اشتغاله بعلم الكلام ، حيث كانت موطناً للفكر المختلفة ، والغزو المناهضة وقد ظهت له دراسة أبي حنيفة لعلم الكلام في بداية طلبه للعلم أشرأ في آرائه وأقواله مما حمله على مخالفة السنف في بداية حياته إلا أنه بعد ذلك رجع عنه علم الكلام واتبع الحديث والأثر^(١) ، ومنه أنهم سلكوا الأقوال والآراء التي كان يقول بها ثم رجع عنها ما يلي :

١ - القول بجملة القراءات :

ذهب بعضه الباحثين إلى أنه القول بجملة القراءات لا يصح عن أبي حنيفة - رحمه الله - وأنه لم يقل بذلك مطلقاً وضمعوا الآثار التي وردت عنه السلف في نقل هذا القول عنه ونسبته إليه^(٢)

إلا أنه الناظر في الآثار المروية عنه السلف في ذلك يبدله تماماً أنه الإمام أبو حنيفة كان يقول بجملة القراءات ثم عدل عنه وكتاب منه ومما يدل على ذلك ما ذكره الحافظ أبي عبد البر في الانتقاء حيث قال : « وذكر الساجي في كتاب العلل له في باب أبي حنيفة أنه استتيب في إخلاء القراءات فتاب والساجي محمد كان ينافس أصحاب أبي حنيفة^(٣) » .

والمزيد ذلك أيضاً ما يلي :

١ - الآثار التي وردت عنه السلف في نقل هذا القول عنه ونسبته إليه وهذه الآثار وإن كانت في بعضها ضعيف إلا أنه منها ما هو صحيح ثابت كآثاره ذلك عنه أحمد بن حنبل^(٤) ، ورجع عنه^(٥) ، وأبي نعيم الأصبهاني^(٦) ، وحملته محمد بن حمزة القاسمي^(٧) ، وفيهم :
٢ - الآثار التي وردت عنه السلف في أمر استتابة أبي حنيفة وأكونه استتيب منه اللغز مرسيه وهي متواترة وفي بعضها التصريح بآثاره استتيب في قوله بجملة القراءات ، وحمل الاستتابة على قوله في الإمام لا يصح إذ قوله في الإمام لا يصح أصداً

(١) انظر : محقق المائمه (ص ١٦٦) ، أصل الحديث عن أبي حنيفة (ص ٩٤) .

(٢) انظر : أصل الحديث عن أبي حنيفة (ص ٩٤) ، برادة لأئمة الأربعة للحديث (ص ٢٢٢) .

(٣) انظر : الانتقاء لأبي عبد البر (ص ٢١) ، (٤) انظر : السنن لأبي حنيفة (ص ٢١٥) .

(٥) انظر : السنن لأبي حنيفة (ص ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩) .

(٦) انظر : كتاب الضعفاء (ص ١٤٤) ، (٧) انظر : تاريخ أبو حنيفة (٥٠٦/١) .

ورسماً في هذا مزيج بين - إله شاء الله تعالى -

٢ - أنه الآثار التي رويت عنه أبي حنيفة وغيره مما يخالف هذا القول إنما تدل على رجوعه عنه وتوجيه منه لا على عدم صحة ذلك فتتبع الروايات

٣ - القول بجواز الخروج على أئمة الجور :

وروى الآثار عنه بعض السلف كالزواجر^(١) وأبي يوسف^(٢) وأبيه المبارك^(٣) وغيرهم في نسبة القول بجواز الخروج على أئمة الجور لأبي حنيفة وذكره من أجل ذلك

إلا أنه قد روي عنه أبي حنيفة خلاف ذلك ، فقد سأله أبو مطيع البلخي قائله : ما تقول فيه يا مربي المعروف ، يعني عنه المنكر فينبغي على ذلك ناس فيخرج على الجماعة ، هل ترى ذلك ؟

قال : لا . قلته : ولم ؟ وقد أمر الله تعالى ورسله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا فرض واجب . فقال : وهو كذلك ، لكنه ما يفسد به من ذلك يكون أكثر مما يصلح به من حفظ الدماء واستمرار المآثر وانتفاء الأموال^(٤) .

ويتمسك الجميع به ذلك بأنه يقال أنه كان في أول أمره يرى الخروج على السلطان الجائر ، ثم استقر آخر الأمر على عدم الخروج وهو مقتضى إحصائه الظن بالإمام أبي حنيفة - رحمه الله -^(٥)

ومما يؤيد ذلك ما قرره الطحاوي في مقصدته التي لبسها على مذهب أبي حنيفة ومصابيه ، وما ذكره أسد الهمام عنه أبي حنيفة في المسيرة وأقمة الشريعة^(٦) أبي الشرف وأبيه قطلوبغا^(٧) ولما جاء طاه البرزوي عنه مما يخالف ذلك منه القول بوجوب السمع والطاعة وقسّم الخروج على ولادة الجور .

فإنما الضرب وهو ما كانه بقوله ثم جمع عنه يميل أنه يكونه سلوك الأقوال التي رويت عنه السلف في زعمه لأجل ذلك مما حصر عنهم قبل رجوعه ثم يناقها الناس بعد ذلك .

(١) انظر ما ذكره والخص في المروحة أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ٢٢٤) ، ود. الهري في جريدة الأئمة الأربعة (ص ١٢) .

(٢) انظر : السنة النبوية (ص ٤٤٤) (٣) انظر السنة النبوية (ص ٢٢٤) (٤) انظر السنة النبوية (ص ٤١١)

(٥) الفقه الأوسط (ص ١٨٨) ونقله عنه حتى الإجماع في المروحة (ص ٢٢٤) .

(٦) انظر : أصول الدين عند أبي حنيفة (ص ١٧) انظر : العقيدة الطحاوية بتعليق الألبان (ص ٤٨)

(٧) انظر : المسيرة مع شيوخنا (ص ٤٩) انظر : أصول الدين للبرزوي (ص ١٩)

(ج) - ما كانه يقول به وثبت عليه :

فهذا القسم هو الذي يترجمه إليه ذم السلف وهو الذي ورد في

فيه أكثر الآثار عنهم وهو صريح في أمور أهلها ما يلي :

١ - القول بالرياء وأَن الدُّعَاء لا تدخل في معنى الإيمان :

ذهب الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - إلى أنه الإيمان هو الاعتقاد

القلب وقول اللسان ولم يدخل الأعمال في معنى الإيمان .

وقد استنكر عليه السلف ذلك وذكروا لأجله ، حتى قال ابن عبد البر :

« كل من قال من أهل السنة : الإيمان قول وعمل ، ينكوه قوله وينبغي عنه بطلان »^(١)

ولا شك أنه ما ذهب إليه أبو حنيفة خلاف مذهب السلف ، لكنه إجماع

مفيد لا يصل إلى الإجماع الخالص المطالب الذي يزعم أصحابه أنه لا يضر مع الإيمان معصية

كما لا يرفع مع الكفر طاعة ، فبغير موافقة لهؤلاء في عدم إدخال الأعمال في معنى الإيمان ،

لكنه يختلف معهم اختلافاً جديداً ، فهم يرون أنه لا يضر مع الإيمان معصية ، وهو يرى أنه

مرتكب الذنب مستحق للعقاب ، وأمره إلى الله ، إنه حريص على ذنبه ، وإسره في غفلة^(٢)

ولما كفر السلف المرجبة الفدوة - الجبهة - ولم يكفروا مرجبة الفداء

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في معرض حديثه عن مرجبة الفداء : « إنه

السلف والائمة اشتد انكاسهم على هؤلاء وسد عنهم وتغلظ القول فيهم ، ولم أعلم

أحداً منهم ظنهم يكفرونهم ، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون فيقال - وقد نصه أحمد

وبغيره من الائمة على عدم تكفير هؤلاء المرجبة^(٣) . »

هنا وقد أورد بعض الباحثين إلى احتمال رجوع الإمام أبي حنيفة عن قول

سلفنا ذكره ابن أبي الفريضة قال : « والظاهر أنه هذه المعارضة لم تثبت عن

أبي حنيفة ضياله عنه ، وإعناؤه من الأوصياء ، فإنه غالباً ما يقطر ليرد نفسه أبو حنيفة

وقد حمل الظاهري حماد بن أبي حنيفة مع حماد بن زيد ، وأنه حماد بن زيد لما روى حديث :

« أي الإسلام أفضل^(٤) » قال له : ألا تراهم يقول : أي الإسلام أفضل ، قال : إيمان

(١) انظر : الانتقاء (ص ١٩١) .

(٢) انظر : أصول المسألة عند أبي حنيفة (ص ١١) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى (٥٠٧/٧) .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١١٤/٤) ، وعبد الرزاق في مصنفه (١١٧/١١) قال

الريثي في المجمع (٥٩/١) : « رجاله ثقات » .

ثم جعل الروعة والجوارحه الإيمانية ، فسكت أبو حنيفة ، فقال بعض أصحابه : ألا يجيب
يا أبا حنيفة ؟ قال : نعم أجيبه وهو يحسن بها محمد رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} ^(١)
فأخذ بعض الباحثين من هذه القصة أنه أبا حنيفة يميل أنه يكون رجع
إليه قوله في الإيمانية ووافقه السلف ^(٢) إلا أنه هذا في نظري غير صحيح للأمر :

- ١ - أنه هذه القصة ذكرها ابنه محمد بن علي ابنه داود بن علي
- ٢ - أنه هذه القصة على فرض صحتها لا يدل على رجوع أبي حنيفة رحمه الله عنه قوله إذ ليس فيها التصريح بذلك وقاية ما يدل عليه أنه كره أنه يرد الدين براهية
- ٣ - أنه القول بعدم دخول الأعمال في معنى الإيمانية قد استشهدوا بنسبته إلى أبي حنيفة تحكراً بلفظه التواتر ونزاه إليه أهل العلم خلفاً وخلفاً . ولم يذكرها أنه رجع عنه قوله أو تركه لمذهب السلف .

٢ - تقديم الرأي والقياس على السنة :

قال القاضي عياض رحمه الله : « وأما أبو حنيفة فإنه قال بتقديم القياس والاعتبار على السنة والآثار ، فترك فصوص الأصول وتمسك بالمعقول وآثار الرأي والقياس والاستصحاب ثم قدم الاستصحاب على القياس فأبعد ما جاز ومعد بعضه ^{بعضه} استحسنه أنه المثل إلا القول بغير حجة وهذا هو النهج المذموم والشجرة والحدث في الدين والبيعة ^(٣) . »

وقد عقد ابنه أبي حنيفة في وصفه كتاباً سماه : « كتاب الرد على أبي حنيفة » وذكر فيه ما يزيد على المائة مسألة مما خالف فيه أبو حنيفة الأثر الذي جاء محمد رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} ^(٤)

وتعد هذه المسألة من أهم الأمور التي أخذها السلف على أبي حنيفة وذموا له ^{لذلك} ، ومع كونه أبي حنيفة قد أفرط في استنزام الرأي والقياس إلا أنه ينبغي أنه يتركها في هذا الصدد ما يلي :

- ١ - أنه أبا حنيفة إنما رد ما رده الآثار بتأويل محتمل وكثير ما رده ما رده فيه غيره وهذا قد وقع لكثير من أهل العلم ، إلا أنه ما يوجد منه ذلك لأبي حنيفة كثير ، وما يوجد لغيره قليل ^(٥) .

(١) انظر : جزء الطحاوية (٢٩٥) ، والتمهيد لابن عبد البر (٢٤٧/٩) .

(٢) انظر : أصول الدين عند أبي حنيفة د. الخنيس (ص ١١٤) .

(٣) ترتيب الملاك (٩٥/١) (٤) انظر : المصنف (١٤/١٤٨) (٥) انظر : جامع بايعلم (١٨٧/٥)

٢- أن أبا حنيفة - رحمه الله - عارض في محصله لم يكتمل فيه جميع الدقة ولهذا لم تبلغه كثير من الآثار بلوغاً ظاهراً يجعله يقطع بها ويقدمها على ما حواه ، ولهذا يرجع صاحبها أبو يوسف ومحمد إلى الدقة في مسائل وقال أبو يوسف في هذا الصدد « لو رأى صاحب مثل ما رأيت لرجع مثل ما رجعت »^(١)

٣- أنه أبا حنيفة - رحمه الله - وإن خالف الأثر في مسائل إلا أنه لم يقدر مخالفة الأثر وقصم الرأي والقياس عليه ، ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « من ظنه تابع حنيفة أو غيره من أئمة المسألة أنهم يقرونه مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم ، وتكلم بما يظنه وأما موسى ، فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث الموضوع بالقياس في السفر مخالفة للقياس ، وبحديث العقيقة في الصلوة مع مخالفة للقياس لا اعتقاد به صحتها ، وإن كان أئمة الحديث لم يصححوها^(٢) ، ولؤيد ذلك ما روي عنه أبي حنيفة من أنه أشار يدل على طرده الرأي والقياس إذا ورد الأثر عنه النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) »

٤- أنه ما خالف فيه أبو حنيفة الأثر لابد له منه عند مخالفة ، وجميع الاعتراضات مؤثرة أضاف :

أحدها : عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله .
والثاني : عدم اعتقاده الإدراك تلك المسألة بذلك القول .
والثالث : اعتقاده أنه ذلك الحكم منسوخ .
وهذه الأضاف المؤثرة تفرغ عنها أرباب عشرة بطلان جميع الإرجاع إلى ابن تيمية - رحمه الله - في رجالة من المذاهب عند الدقة الأعظم^(٤)

فهذا الضرب وهو ما كان يقول به شيخنا عليه السلام ، وفيه كثير الآثار من السلف - رحمه الله - ، وتأسيس السلف فيه معنى علم أصول فقهية منها :
١- أن هذه الأقوال مستمدة لم يقبلها أبو حنيفة عليه السلام من أقواله ومسايقه وهو صاحب مذهب له قبول واسع فكانه ذلك مما يستوجب بطلان هذه البع ولم يثبت فيها

- (١) انظر : مناقب أبي الليثي (١/١٧٥) ، ومجمع الفتاوى (٢٠/٢٠٤) .
(٢) انظر : الإنباع لابن أبي الفوار (ص ٤٨) .
(٣) مجمع الفتاوى (٢٠/٢٠٤) .
(٤) انظر : الاعتقاد لابن عبيد (ص ١٤٤) .
(٥) انظر : مجمع الفتاوى (٢٠/٢٢٤ - ٢٥٠) .

٢- أنه حفظ الديباجة والرد على المخالفين وأصل منه أصول الإسلام
وقد أوجب الله على الأمة تبليغ هذا الديباجة وتعميم أهل العلم هذه الزمانة مما جعلهم لا
يحابونه فيما أحدثوا كائنًا منه كان^(١)

٣- أنه أئمة الإمامية كانت على جماعة واحدة وهي متابعة السنة والأثر والتسليم
لها ولم تترك السيرة قد ظهرت إلا في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ومخالفة السنة فلما ظهر الرأي لم يتوكل
بالإجماع في أبي حنيفة وأصحابه أراد السلف تكميلها بحسن ومنه لا يتميز عنه من ذلك وإن كان
أما حنيفة متأثر فيها قال به معذور فيها ذهابه إليه

ولهذا فإنه هذه الأقوال المأثورة على السلف في فهم أبي حنيفة لها بساط حال
يختلف عنه بساط الحال في زماننا ولهذا جرح السلف بعد ذلك على طوي هذه المسألة^(٢)
وأخيرًا يقال: لو ما جرحه بعض السلف مما ورد في النقل يعرف عليها وأورد
منها للسلف صديقًا إنما صدر منهم باجتهادهم ومعذورون باجتهادهم ومعذور لهم بحسن وقصم
غير مؤاخذة بخطئهم

(١) انظر: الرد على المخالفين أصول منه أصول الإسلام د. بكر أبو زيد

(٢) انظر: التنكيل (١/ ٢٠٢)

الجنة الثاني :
 موقف السلف منه أبي حنيفة :

استغل بعض المبتدعة الآثار التي وردت عن السلف في ذم أبي حنيفة
 فكأنه في تحريم السلف والطعمة في أئمتهم وزعموا أنه إلى السلف كفروا بأبي حنيفة
 وتجنّبوا عليه وقولوه عالم قتل ، وأدعوا أنهم بذلك يصفونه بأبي حنيفة وتقلّدوا
 أو تقلّدوا أنهم يقولون بهذا الطعن في أئمة لا يقولونه قد أعلمه أبي حنيفة أنه لم
 يعرفه كمالك والشافعي وأحمد وأبيه المبالغة ... وغيرهم .
 ولعل في هذا المبتدع استعصم موقف السلف منه أبي حنيفة من خلال
 الدلائل التي وردت فيه فقد أثبت المزايم

أولاً : موقف السلف منه تكفير أبي حنيفة :

أدعى بعض المبتدعة ظاهراً وزعموا أن السلف - رحمهم الله - كفروا بأبي حنيفة
 وأخرجوه عن دائرة الإسلام واستدلوا على قولهم ببعض الآثار ، وبعد النظر فيما
 استدلوا به نجد أنها لا تخرج عن أمرين :
 (١) - فاليدل على التكفير أصح القولين : ضلاله ، يصح عنه جليل الله (ص)
 كاد الدنيا لم يولد في الإسلام أصحهم أئمة من ذلك .
 فثبت الأقوال وأما كونه فيها التمييز الشديد منه وزعمه على قوله رحمه الله
 إنه أئمة لا يدل على التكفير أصح ولا يصح الإسهال بها عليه ، كما أنه ممكن فوجهها بأنه
 من أهل هذه العبارات منه السلف أراد المبالغة في الذكارة وتكفير العامة منه جميعاً ،
 وربما أطلق على ما رجع عنه أبو حنيفة وساب منه كما فعلت جملة القراء .
 (٢) - ما يدل على التكفير وهذا نوعان :

٢ - ما يدل على تكفير القول دومه القائل بقول المحدث عندما
 سئل عن قول نسب لأبي حنيفة : رحمه الله قال هذا فقد كفر (٥) وأنه كافر في إسناده ما قال .
 فثبت الأقوال لا يدل على الكفر إذ من المقرر عند السلف أنه لا يقول

(١) انظر : تاريخ بغداد (٢٠٧/١٤) . (٢) انظر : المعركة الكبرى للصوي (٤٨٦/٢) .
 (٣) انظر : السنة للعلامة (١٩٩/١) . (٤) انظر : تاريخ بغداد (٤١٩/٣) .
 (٥) انظر : السنة للعلامة (١٩٥/١٩٤) .

قد يكون كفرًا لكنه لا يكفر به صاحبه وذلك لوجود مانع يحول دون تكفيره^(١).

مع - ما يدل على التكفير صراحة ولكنه سببه قوله بجله القرآن وقد رجع عنه، وبذلك يكون التكفير قد زال بزوال المكفر.

ويلاحظ بذلك ما جاء فيه الآثار في كونها حسيب منه المكفر مرتبه كما روي ذلك عن الإمام أحمد بن حنبل^(٢)، وحنبل^(٣)، وحنبل^(٤) وغيرهم حيث قال الشيخ العلي بن محمد الله - "ورقضية الدعوات متواترة" والآثار الواردة في الاستحباب مختلفة فيما استحسب فيه أبو حنيفة.

- فبما روي بعضنا أنه استحسب منه (المكفر) أو منه (الامر العظيم) أو (الزندقه)^(٥) وهذه مطلقه لم تقبه الامر المستحب عليه.

- وجاء في بعضنا أنه استحسب منه (الدهر) ولم يقبه في المراتب وانه كان يغلب على ظني أنها صفة منه (المكفر).

- وجاء في بعضنا أنه استحسب منه القول بجله القرآن فتاب منه، وهذا هو المرجح عندنا لأمور منها:

١ - أن الآثار الواردة بذلك صحيحة وصريحة منها ما أخرجه لمحمد بن أحمد في السنة قال: سمعت أبي - رحمه الله - يقول: أظنه أنه استحسب في هذه الآية "سبحانه بذكر رب العزة عما يصفونه" قال أبو حنيفة: هذا مخلوقه، فقالوا له: هذا كفر، فاستجاب له^(٦).

والظنه في قول الإمام أحمد وأمع على الآية التي قال فيها أبو حنيفة مقالة في القرآن، لا على المقالة نفسها كما زعم بعضهم^(٧).

٢ - أن السلف لم يفتروا على أبي حنيفة مقالة تبلغ درجة المكفر حتى القول بجله القرآن وقد ثبت عنهم تكفيره قال بجله القرآن.

وأما ما زعمه بعضهم من كونه الدعوات طائفة لأجل قوله في الدعوات فلا يصح^(٨).

(١) انظر: منهاج السنة (٦/٢)، انظر: السنة لعبد الله (١/١٩٢)

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٩٢) (٤) انظر: السنة لعبد الله (١/٢٠٨)

(٣) التنقيح (١/٢٥٢) (٦) انظر: السنة لعبد الله (١/٢٠٨)

(٧) انظر: السنة لعبد الله (١/٢١٩) (٨) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٨)

(٩) انظر: تاريخ بغداد (٢/٢٩٢) (١٠) انظر: السنة لعبد الله (١/١٩٢)

(١١) أخرجه لمحمد بن أبي حنيفة في السنة (١/١٩٢) برقم: (٢٦٥) (١٢) انظر: ما ذكره محمد

كتاب السنة (١/١٩٢) (١٣) ذكر ذلك عمر بن الخطاب في كتابه لإصدار أبي بن عبد الله عليه السلام (ص)

إذ قوله في الإيمانية لا يصح لأصلاً، بل وإنه يخرج البرهمن اسمه شجرة - رحمه الله -
نقل انفاذ السلف على عدم تكفير مرتبة الفناء وذكره أحمد وغيره من الأئمة
أنهم نصوا على عدم تكفيرهم بذلك^(١)
وهو خلاف ما ذهب إليه السلف لما أنه السلف لم ينفروا أباحية - رحمه الله -

ثانياً: موقف السلف من تبذير أبي حنيفة:

بعد تأمل آثار السلف الواردة في ذم أبي حنيفة وجهتهم يصنفونه بأنه
صاحب هوى، وصاحب رأي، وصاحب خصومة^(٢) وهذه الأوصاف وإن كان فيها
ذم والتخثير منه إلا أنه يعني أنه لا يخطئ فيها أمره:

١- أن هذه الأوصاف لا تدل على التبذير ولا يصح الاستدلال بها عليه. فإنه
من أطلعت هذه العبارات من السلف أراد المبالغة في الإنكار وتكفير العامة، وربما أظهرت
عليه بسب ما كان يقول به ثم رجع عنه.

٢- أنه هذه الأوصاف على فرض التسليم بدلائلها على التبذير فإنها محمولة
على ما ذكره ابن عبد البر عن السلف حيث قال: كل من قال ما فعل ابنه بالإيمان قول وعمل، ينسبوه
قوله - يعني أباحية - وليس يكون بذلك^(٣)

ففيه هذا أنه تبذير السلف إنما هو في مسألة الإيمان خاصة ووجهها
وهو الأصول المقررة عند السلف أنه البيع تقامير وليس على وسيرة ولوعة،
كما أنه أهل البيع يتقاررون ويختلف بهم بأخبارهم أحوالهم، بل إنه الشبهة الواحدة قد
تجتمع فيه السنة والبيعة^(٤) ولهذا فإنه السلف لم يخرجوا أباحية عن أئمة أهل السنة
والجماعة فضلاً عما عاقبهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : وأما المرحبة فليسوا من هذه
البيع المغلظة، بل قد دخل في قولهم طوائف من أهل الفقه والصداقة، وما كانوا
يعبدونه إلا من أهل السنة، حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة^(٥)

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥٧/٧).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٤٢٥: ٤٥٠/١٢)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٥٥/٧).

(٣) انظر: الانتقاء لابن عبد البر (ص ١٤٩).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤٨/٢)، (٢٠٩/٢٨)، الإعتصام (١٦٧/١).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٥٧/٢).

ودلالة السيادة على أنه أراد بقوله: «حيث تغلظ أمرهم بما زاده»
 من الأقوال المغلظة «من جاءهم بعدكم من سلك حبل من شدة الغيرة»
 وبناء على ما رجحه فإنه السلف لم يبلغوا أيا حنيفه مطلقاً وإنما بدعوه
 في قوله في الإغماخ خاصة. ولم يخرجوه بذلك من عداد أئمة أهل السنة والجماعة.

ثالثاً: موثق السلف من رواية أبي حنيفة:

نعم بعض المصنفين أن السلف كانوا مرويات أبي حنيفة لمخالفة لهم في
 الاعتقاد ليس إلا، وأنهم طعنوا في روايته من أجل ذلك فقط.
 ولقد نظر في الآثار الواردة عنه السلف في هذا الشأن وعاد ذكره
 في كتاب الجرح والتعديل يتبين لنا أنه نقاد الحديث أجمعوا في روايته والاحتجاج به على
 قوليه:

١- قبول حديثه وحججه روايته.

«ضعف حديثه ولم يحججه رواية»^(١)

والقول الثاني هو الذي عليه جمهور الحديثيين وعلماء ذلك بفترة غلظه
 وعدم ضبطه^(٢)

وقد شبه الحافظ الذهبي كثره في ذلك فقال: «لم يصرف الإمام همه لضبط
 الألفاظ والأشياء، وإنما كانت همه القراءة والفقه وكذلك حال كل من قبله على
 فيه؛ فإنه يقصر عنه غيره» معه ثم لقبوا حديث جماعة من أئمة العلماء كخصه وقالوا به
 وحديث جماعة من الزهاد كعقود السنيين وشيعة الباطني، وحديث جماعة من المتأخرين^(٣)
 وما ذاك لضعف في حالة الرجل؛ بل لقلته إتقانه الحديث ثم هو أنبل من أن يلدب^(٤)
 ومنه الحديث من أضاف إلى كثرة غلط أبي حنيفة وعدم ضبطه ابتداءه في
 مسألة الإيمان وكونه كاهن داخلاً في الباب، ومنه خبره الأئمة ترك الرواية عنه
 المأخوذة لبيته.

(١) انظر: التلخيص (٨/٨)، والكنز الأضواء (١/٥٧٦)، والطبقات الكبرى (٦/٢٦٩).

الصفاء والمتركون للنسائي (٢٢٢)، والمجروحون (٢/٦٢)، والطحاوي (٤/٤٧٩)، جامع بيان العلم (٤/٤٩٨).

(٢) رحمه جرح ذلك البخاري، مسلم وأبو حمزة والنسائي وأبو حنيفة وأبو عبد الله أنظر المصادر السابقة.

(٣) مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي (٤٨٩).

(٤) انظر: المجروحون لأبي حنيفة (٢/٦١-٦٢).

وترك منه ترك الرواية عند الداعية التي بدلتها منه المحسنة محمول على أحمد

أحمد:

أما عقوبة له:

أو خوفاً منه أنه يلزم فيروي ما يؤيد بدعة^(١).

وبناء على ما حسمه حملنا أنه نقول إنه من ترك الرواية لحسن البنية
منه اللطف لأهل بدعة وكونه كاتبة داعية لها إنما أراد بذلك العقوبة وصرف الصاعقة
عنه الإفتتانه به وإليه طامس يرى أنه مأموته الجانب منه حيث اللذب فهو أنبل منه ذلك
كما ذكر الزهبي أيضاً.

الخاتمة :

في نهاية هذا البحث الذي حرصت فيه - قد إحتيا - على الإيجاز والإختصار
أود أنه أبينهم أنهم نتائج البحث وهي :

١ - أن كثيراً ما ورد عن السلف في ذم أبي جعفر لا يشبه وهذا مما يدعو
إلى البحث في هذه الأخبار وتعيين صحتها من حيثها .

٢ - أنه ما ينسب لأبي جعفر من أقوال مخالفة لعقيدة السلف لا يخرج عنه ثبوت

أمره :

٣ - ما كان منسوباً إليه ولا يصح عنه كالأول والآخر بالاحتياط .

٤ - ما كان يقول به ثم يرجع عنه كالقول بملء الفم وجواز الخرج على الأئمة .

٥ - ما كان يقول به وثبت عليه كالإرجاء وتعيين الرأي على الأثر .

٦ - أنه ذم السلف لأبي جعفر يرجع أكثره إلى ما كان يقول به وثبت عليه

وهو الإرجاء وتعيين الرأي على الأثر .

٧ - أن السلف رحمهم الله وإن خالفوا أبا جعفر إلا أنهم لم ينفوه بكل

ما نسبته به علماء السلف للتقليد على تكفيرهم له إما لا يصح عنهم أو لا يدل على التكفير أو
يكون التكفير قد زال بهذا المكفر .

٨ - أن السلف لم يدينوا أبا جعفر مطلقاً وإنما يدينونه في مسألة الإمام

خاصة ولذلك لم يخرجوه من مدارج أئمة أهل السنة .

٩ - أن الذي عليه جمهور الحديث هو ضعف حديث أبي جعفر وعدم الإجماع بروايته

وذلك للثبوت عليه وعدم ضبطه فمنهم من أضاع ذلك كونه داعياً إلى بدعة .

تلك هي أهم نتائج البحث ، والله أعلم أنه مبارك فيه ، وينفع به ، والحمد لله

الذي بفضله تم الصالح ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس المصادر والمراجع :

(أ)

- ١- الديباجة عند شريعة الفقه الناجية ، لأبيه لطفة : ت. بيروت : دار الحديث ، ط ١٤١٠ هـ
- ٢- الدبابة ، لأبيه أبو الفز الحنفى : ت. عاصم القريوتى ، المكتبة الحنفية ، ط : بيروت ، ١٤٠٥ هـ
- ٣- الأصول التي بنى عليها الفقه من هبهم في التبديع ، لعمري المنعم : مكتبة الصلوة ، الإمارات ، ط : ١٤٠٠ هـ
- ٤- أصول الديانة عند أبي حنيفة ، لمحمد الحنفى : دار الصبيح ، الرياض ، ط : ١٤١٦ هـ
- ٥- الدنقاء في فضائل المذمومة الأئمة الفقه وأبيه عبد الجبار ، دار الكتب العلمية ، دونه ذكر الطبعة وتاريخها .

(ب)

- ٦- برارة الأئمة الأربعة منه مسائل المنظمية المبسطة ، لعبد العزيز الحسيدي : دار المجلد ، القاهرة ، ط : ١ ، ١٤٠٠ هـ

(ج)

- ٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للطيب البغدادي : دار الملتى بالعربى ، بيروت ، دونه ذكر الطبعة وتاريخها .
- ٨- التاريخ الكبير للبخاري : دار الفكر ، دونه ذكر الطبعة وتاريخها
- ٩- ترتيب الماداة وقريب المبالاة ، للقاضي عاصم : ت. محمد الطنجي ، وزارة الأوقاف بالمغرب ، ط ١٤٠٢ هـ ، ٢٠١٠
- ١٠- التمهيد ، لأبيه طاهر : ت. مصطفى الهادي وآخره ، وزارة الأوقاف بالمغرب ، دونه ذكر الطبعة وتاريخها .
- ١١- التتيل بما في تانيف الموترى من الدبائل ، للعلوى : ت. محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية ، ط : ٢ ، ١٤١٦ هـ
- ١٢- ترتيب النماذ في أسماء الرجال ، للزبي : صورة من النسخة الأصلية ، دار الجامعة ،

فهرس الموضوعات :

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١ | المقدمة |
| ١ | - أهمية الموضوع ، وأهداف البحث |
| ٢ | - خطة البحث |
| ٢ | - منهج البحث |
| ٢ | تمهيد في ترجمة الإمام أبي حنيفة النعمان |
| ٥ | المبحث الأول : الأقوال التي انتقد بها السلف على أبي حنيفة ورتبها . |
| ٦ | - ما كانه منسوباً إليه ولا يرجع عنه . |
| ٧ | - ما كانه لقوله به ثم رجع عنه : |
| ٧ | ١- القول بملء الفم |
| ٨ | ٢- القول بخوار الخروج على أئمة الجور |
| ٩ | - ما كانه لقوله به وثبت عليه : |
| ٩ | ١- القول بالرجاء . |
| ١٠ | ٢- تقديم الرأي على الأمر |
| ١٢ | المبحث الثاني : موقف السلف من أبي حنيفة |
| ١٢ | ١ - موقفهم من تكفيره |
| ١٥ | ٢ - موقفهم من تبعه |
| ١٦ | ٣ - موقفهم من روايته |
| ١٨ | الخاتمة : وفيها أهم النتائج |
| ١٩ | فهرس المصادر والمراجع |
| ٢٢ | فهرس الموضوعات |